

2017

دور الرأي العام في صنع القرارات السياسية: الثورة المصرية نموذجاً

Ahmad Hamed

hamedah@jinan.edu.lb, المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات-أكاديمية الشروق

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar>



Part of the [Social Influence and Political Communication Commons](#)

Recommended Citation

Hamed, Ahmad (2017) "دور الرأي العام في صنع القرارات السياسية: الثورة المصرية نموذجاً" *الجنان Al Jinan*, Vol. 9 , Article 6.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar/vol9/iss1/6>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *الجنان Al Jinan* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

دور الرأي العام في صنع القرارات السياسية: الثورة المصرية نموذجاً

DOI: 10.33986/0522-000-009-006

المبحث الأول

حدود البحث وإطار المعالجة

١-١ المقدمة

يعتبر الرأي العام من الآليات الأساسية في عملية الحراك السياسي الوطني، حيث يؤثر في المشهد السياسي بطريقة تدعم الممارسة الديمقراطية الفاعلة إذا ما أُتيحت له مساحة كافية من الحرية والحركة. وقد ينقلب الرأي العام - كنتيجة للإهمال والتهميش وتغليب المصالح الشخصية على مصالح الوطن - إلى مجرد أداة ضغط موجهة تنقذ إلى النضج والشفافية وتؤثر بشكل سلبي على صناعة القرارات السياسية وعلى جودة تلك القرارات. من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الرأي العام وتأثيره بصفة عامة، وعلى الرأي العام المصري، وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه، ودراسة الدور الذي يقوم به في عملية صنع القرارات السياسية في ضوء ما شهدته المنطقة من ثورات الربيع العربي بصفة خاصة.

ففي تونس أطاح الرأي العام التونسي بالنظام السابق في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٠ بعدما استشرى الفساد وزاد معدل الفقر، وفي ٢٥ يناير ٢٠١١ أطاحت الثورة المصرية بالنظام الأسبق الذي استشرى فيه الفساد أيضاً وزاد معدل الفقر طبقاً للمعايير القانونية والاقتصادية المحلية والعالمية، وزادت نسبة البطالة بالإضافة إلى التهميش الكامل للرأي العام الشعبي على مر عقود النظام الثلاث. وفي المرحلة الانتقالية الأولى والتي تولي فيها المجلس العسكري الحكم، أثر الرأي

(١) مدرس الإدارة بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق

العام المصري على مجريات الحياة السياسية فتّم تغيير وزارتين في مدى زمني قصير نسبياً وتأثرت معظم القرارات السياسية بالرأي العام السائد ومظاهرات الغضب الشعبي. وبعد صعود الإخوان المسلمين لِسُدَّةِ الحُكْم، انقسم الرأي العام ما بين مؤيد ومعارض مما زاد من ضبابية الموقف السياسي المصري. وأدّى زيادة الانقسام في الرأي العام بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي والأمني مما يؤكد علي أهمية وتأثير الرأي العام المصري بصورة كبيرة في الاستقرار السياسي.

ومن منطلق تلك الأهمية، سعت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات (الحالة الاقتصادية، والتنشئة السياسية، وانتشار الأمية وعدم الوعي السياسي، ودور وسائل الإعلام) على نضج وشفافية الرأي العام، ومدى تأثير كل منها على تشكيل الحياة السياسية وصنع القرار السياسي في مصر. كما سعت الدراسة إلى التعرف على تأثير الرأي العام في صنع القرار السياسي في مصر قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١.

٢-١ إشكالية الدراسة :

تناقش الدراسة إشكالية دور الرأي العام المصري على صنع القرار السياسي بمصر بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثير العوامل سابقة الذكر على نُضَج وشفافية الرأي العام المصري ومدى قدرة الرأي العام على إحداث التغيير المأمول في ظل حالة من الاستقطاب السياسي بشكل لم تشهده مصر في تاريخها الحديث.

وفي ضوء إشكالية الدراسة تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

٢-١-١ ماهي درجة تأثير الرأي العام المصري في فترة الدراسة على توجهات صنّاع القرار السياسي المصري؟

٢-٢-١ ما مدى قدرة الرأي العام المصري على لعب دور فاعل في المستقبل لإعادة تشكيل الحياة السياسية في مصر وإحداث التغيير المطلوب؟

٢-٢-٢ هل أثر سوء الأحوال الاقتصادية، وانتشار الأمية والفقر، وعدم وجود تنشئة سياسية سليمة للأحزاب والأفراد، على نُضَج وشفافية الرأي العام المصري؟

٣-١ فرضيات الدراسة :

كما ناقشت الدراسة عدداً من الفرضيات التي حاولت إثبات صحتها من عدمه وهي كما يلي:
الفرضية الأولى: هناك علاقة معنوية طرديّة بين الحالة الاقتصادية (ضعف المرتبات

وانتشار البطالة وازدياد الفقر) وبين نضج وشفافية الرأي العام.

الفرضية الثانية: هناك علاقة معنوية طردية بين ارتفاع نسبة الأمية وضعف الوعي السياسي وبين نضج وشفافية الرأي العام.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة معنوية طردية بين وجود التَّشْثَّة السياسية السليمة للنَّخب والأفراد وبين نضج وشفافية الرأي العام.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة معنوية طردية بين كفاءة وفعالية الرسالة الإعلامية وبين نضج وشفافية الرأي العام.

١-٤ متغيرات الدراسة:

١-٤-١ المتغير التابع: نضج وشفافية الرأي العام المصري.

١-٤-٢ المتغير المستقل:

الحالة الاقتصادية.

نسبة الأمية وضعف الوعي السياسي.

التشثَّة السياسية.

كفاءة وفعالية الرسالة الإعلامية.

١-٥ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كَوْنِها تناقش قضية تأثير الرأي العام على صنع القرارات السياسية في ظل الأحداث المتتالية والسريعة التي شهدتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وفي ظل ضعف القوى السياسية الموجودة على الساحة والحالة الضبابية التي تكتنف عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي وفي ظل الغياب الأمني والاعتصامات السياسية والفئوية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة وما صاحب ذلك من انهيار للوضع الاقتصادي مما يزيد الامر سوءاً ويضيف غموضاً للمشهد. وتظهر أهمية الدراسة أيضاً في تسليط الضوء على العوامل التي يمكن أن تحوّل الرأي العام من آلية لتعميق ونشر الممارسات الديمقراطية السليمة إلى رأي عام مُنقاد يُسلط دون هُدى على صنّاع القرارات السياسية ويجعل الحكومات مرتعشة الأيدي وتصبح قراراتها المصيرية على المحك.

٦-١ أهداف الدراسة :

وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى:
تحليل التطورات التي طرأت على الرأي العام المصري والتي غيّرت من شكل الحياة السياسية في مصر خلال فترة الدراسة.
إلقاء الضوء على الخصائص المُميّزة للرأي العام المصري ومدى تأثيره على صناعة القرارات السياسية بمصر.
إلقاء الضوء على العوامل التي يمكن أن تؤثر على نضج وشفافية الرأي العام المصري.

٧-١ منهجية الدراسة :

قام الباحث باستخدام منهج التحليل الوصفي باعتباره الأكثر شيوعاً ومناسبة لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية وإعطاء وصف دقيق وتحليلي للظاهرة محل الدراسة، مرتكزاً بذلك على البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وتصنيفها وتحليلها بمصداقية والمتعلقة بموضوع البحث.

٨-١ أدوات الدراسة :

٨-١-١ الاستبانة من خلال استمارة تستطلع رأي المواطنين في محافظات مختلفة في جمهورية مصر العربية والتي تمثل البيئات والثقافات المختلفة بأنحاء الجمهورية.
٨-١-٢ مقابلات مع المتخصصين والأكاديميين ذوي العلاقة والقادرين على تفسير وتوضيح ظاهرة الدراسة من منظور سياسي ومنظور اجتماعي.
٩-١ مجتمع الدراسة:

أجريت هذه الدراسة في المحافظات الآتية: محافظة القاهرة (تمثل المحافظات ذات الطبيعة الحضرية)، ومحافظة الشرقية (تمثل المحافظات ذات الطبيعة الريفية)، ومحافظة المنوفية (تمثل محافظات الدلتا)، ومحافظة السويس (تمثل محافظات القناة)، ومحافظة الاسكندرية (تمثل المدن الساحلية الشمالية) ومحافظة أسيوط (تمثل محافظات الوجه القبلي والصعيد). كما تمّ اختيار محافظة شمال سيناء لتمثل المحافظات ذات الطبيعة البدوية والصحراوية.

١٠-١ عينة الدراسة :

تمّ أخذ عينة عشوائية من كل محافظة من المحافظات السابقة طبقاً لقانون حساب حجم

العينة والتي قدرت بإجمالي ٥٩٠ مفردة.

١١-١ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمّ اقتصار مجتمع الدراسة على المحافظات التي تمثل ثقافات مختلفة، لصعوبة ضم جميع محافظات الجمهورية.

الحدود الزمانية: تمّ اقتصار الدراسة على الفترة من ٢٥ يناير عام ٢٠١١ إلى ٣ يوليو ٢٠١٢، مع التنبيهات الضرورية لِحَقْبَةِ ما قبل الثورة فيما يخص الرأي العام المصري، لتوضيح تداعياتها والتي أدت لقيام تلك الثورة، ولمقارنة تأثير الرأي العام قبل وبعد الثورة.

١٢-١ تقسيم الدراسة

تقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة. يُناقش المبحث الأول حدود البحث وإطار المعالجة. ويُناقش المبحث الثاني تعريف الرأي العام وعناصره والعوامل المؤثرة فيه، وتطور دور الرأي العام المصري، وتعريف عملية صناعة القرار السياسي وعناصره والعوامل المؤثرة فيه، ودور الرأي العام المصري في عملية صناعة القرار السياسي خلال فترة الدراسة. ويُناقش المبحث الثالث بمدخل تحليلي للتوصل إلى استنتاجات محددة والإجابة على التساؤلات البحثية وإثبات الفروض، وتناقش الخاتمة نتائج وتوصيات الدراسة والدراسات المستقبلية المقترحة.

المبحث الثاني

الرأي العام وصناعة القرارات السياسية

أولاً: مفاهيم الرأي العام

١-٢ تعريف الرأي العام: يُعرّف الرأي العام بأنه «مجموعة المعتقدات التي يشترك فيها عدد من الأفراد والتي تعبر عن آرائهم تجاه إحدى المشكلات أو القضايا». ^(١) أو هو «الاتجاه العام المشترك بين مجموعة من الأفراد الواعين حول قضية معينة (تحقق مصلحة مشتركة) في فترة محدّدة» ^(٢).

٢-٢ عناصر الرأي العام: هناك مجموعة من العناصر التي لا بد من توافرها في الرأي

Barbara A. Bardes, Mack C. Selley, Steffen W. Schmidt. American Government and Politics Today: (1) The Essentials, USA, Cengage Learning, 2008, P193

(٢) عبد الحليم، محي الدين، الرأي العام: مفهومه وأنواعه، عوامل تشكيله، وظائفه، وقوانينه، طرق قياسه وأساليبه تغييره، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩، ص ٢١-٢٢

العام، وهي:

١-٢-٢ « أن يَمَثِّلَ الرَّأْيُ العامُ مَدًى واسعاً يبين المعارضة والتأييد.

٢-٢-٢ أن يختلف الرأي العام في درجة العمق والقوة.

٢-٢-٢ أن يختلف الرأي العام في درجة الثبات».^(١)

٢-٢-٢ العوامل التي تؤثر على الرأي العام:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل واسع على الرأي العام، ومن أهمها:

١-٣-٢ الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام من أهم العوامل المؤثرة على الرأي العام، فهي تمثل وسائل الضبط الاجتماعي الهامة في أي مجتمع والتي تعمل على غرس قيم وممارسات اجتماعية تتحول إلى تعديلات في المفاهيم والسلوك الفردي والمجتمعي من أجل إحداث تغييرات مرغوبة في طريقة التفكير وتعمل على خلق معايير جديدة تُؤَطِّر السلوك المرغوب وتعمل على حشد الرأي العام تجاه أحد القضايا. وهنا لابد من التأكيد على ضرورة أن يتسم الإعلام بالصدق والحيادية والشفافية في القضايا العامة من جميع الأطراف حتى تأتي مواقف الشعب تعبيراً عن فهم واضح لتلك القضايا وليس كنتيجة لمواقف عشوائية ومشوشة.^(٢) وفي مصر زاد تأثير الإعلام على الرأي العام بصورة كبيرة وغير متوقعة بعد أن اكتسبت بعض أدواته حرية حركة وحيادية نسبية بعد سقوط النظام الأسبق. ففي الآونة الأخيرة أصبح الإعلام هو من يقرر مسيرة الأحداث وتحولت فضائيات مصرية ومقدمو برامج سياسية إلى قادة للرأي العام لهم تأثير أكبر من تأثير قادة الأحزاب. ويُعَلَّل بعض المراقبين ذلك إلى وجود فراغ سياسي كبير بعد الثورة على مستوى القيادات السياسية وعلى مستوى الأحزاب، « فيرجع الفضل إلى وصول حركة تمرد والتي قام بها شباب مجهولون بسرعة كبيرة إلى الرأي العام بواسطة القوة الإعلامية والتي نجحت في صناعة حدث ٣٠ حزيران المُزَلزل»^(٣) ولقد أكدت إجابات أكثر من ٥٠٪ من مفردات عينة الدراسة على تأثير نوعية الرسالة الإعلامية على نضج وشفافية الرأي العام والقدرة على توجيهه من خلال هذا التأثير، كما أفادت نسبة ٤١٪ من مفردات العينة بوجود دور مؤثر لوسائل الإعلام التفاعلية في اتجاهات صنّاع القرار من خلال تعريضهم بالمواقف والقضايا التي تتطلب إتخاذ

(١) ربيع، حامد، مقدمة في نظرية الرأي العام، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ٢٠٠٧، ص ٦٨.

(٢) د. محمد صلاح أبورجب، تأثير الإعلام على الرأي العام وانعكاس ذلك على السياسة الأمنية، الوفد، ٢١ إبريل ٢٠١٢، على الرابط الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/9>

(٣) طاهر العدوان، الإعلام المصري ثورة داخل الثورة، الرأي، ٢ يوليو ٢٠١٣، على الرابط الإلكتروني: www.alrai.com/article/594087.html

قرارات بصددتها وموقف الرأي العام من هذه القرارات. بينما أكدت نسبة ٦٠,٩٥٪ من المفردات على ضعف المواد الإعلامية التي وفّرتها وسائل الاعلام المصرية بالإضافة إلى عدم المصادقية والحياد في عرض القضايا السياسية المطروحة.

٢-٣-٢ التنشئة السياسية: هي مصطلح يشير إلى عملية التعلّم التي تنتقل من خلالها الأعراف والسلوكيات المقبولة في نظر نظام سياسي ناجح من جيل لآخر، ومن خلال أداء هذه المهمة يتم إدخال الأفراد في الثقافة السياسية ويتم تشكيل توجّهاهم بشأن الموضوعات السياسية.^(١) وطبقاً لهايمان (Hyman) فهي: «عملية تعلّم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة. ومعنى ذلك أنّ التنشئة السياسية ماهي إلا جزء من التنشئة الاجتماعية التي يكتسب من خلالها الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع.»^(٢) وعندما تُبنى التنشئة السياسية على مضمون ديمقراطي تُكسبُ المواطنين أفكار المساواة والحرية والعدالة والاستعداد للمشاركة السياسية الإيجابية والثقة بالآخرين وتقبّل الآخر والفكر القائم على أساس التسامح والتعددية الفكرية والمواطنة والولاء للوطن.^(٣) وبالنسبة للحالة المصرية، يعتبر غياب التنشئة السياسية خلال العقود السابقة سبباً رئيسياً في تأخر ثورة ٢٥ يناير، كما يُعتبر سبباً هاماً لتعثر تلك الثورة حتى الآن. فغياب الاتّساق في الرأي العام المصري في الآونة الأخيرة، وعدم تقبل الآخر وظاهرة التخوين لمجرد اختلاف رأي عن رأي تعتبر نتائج مباشرة لغياب التنشئة السياسية السليمة في المجتمع المصري.

٣-٣-٢ الأمية وعدم الوعي السياسي: لا يحظى الأميون في الغالب بأي قدر من التنشئة السياسية ويمكن أن يتمّ استغلال عدم قدرتهم على فهم وإدراك الأمور وضعف الوعي السياسي لديهم وتعلق معظمهم بطريقة فطرية بالدين والقيم المجتمعية الموروثة أسوأ استغلال أثناء حشد الرأي العام.^(٤) وفي الحالة المصرية تعتبر الأمية وعدم الوعي السياسي مثلاً واضحاً في التأثير على نضج وشفافية الرأي العام ويتم استغلاله من النخب السياسية وبشكل غير أخلاقي سواءً على مستوى الإعلام الرسمي أم الإعلام المعارض.

٢-٣-٤ الحالة الاقتصادية: تُؤثر الحالة الاقتصادية على نضج وشفافية الرأي العام

(1) Varkey,k.(2003), Political Theory APhilosophical Perspective Indian Publisher Distributors

(٢) المرجع السابق.

(٣) الأزعر، محمد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية.

١٩٩٦ م. ص. ٤٤.

(٤) المرجع السابق.

للأفراد، فمن جهة يعزفُ الأفراد في حالات سوء الأحوال الاقتصادية عن المشاركة في الحياة السياسية بصفة عامة لانشغالهم بتوفير متطلباتهم الأساسية، أو أن ينقلب الإحباط الذين يعانون منه إلى سُخْطٍ على السياسة والقادة السياسيين، وينعكس ذلك بالضرورة على رأيهم العام. ومن جهة أخرى تؤثر الحالة الاقتصادية على نضج وشفافية الرأي العام حين يتم استغلال احتياج وفقر الناس لتحقيق مصالح شخصية من قبل بعض الجماعات السياسية عبر ما يعرف بشراء الأصوات أو حشد الرأي العام كما ذكرنا من قبل^(١).

٤-٢ التطور التاريخي لدور الرأي العام المصري

ظل رجال الدين في مصر يتحدثون باسم الشعب لما كانت عليه مكانتهم في نفوس الشعب، حتى جاءت الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت والذي قام بإنشاء «الديوان العام» عام ١٧٩٨ للاستفادة من آراء أصحاب الخبرات والمعارف لإدارة شؤون البلاد لأنهم الأجدر بذلك في حدود معرفتهم بواقع الحياة المصرية. وقد شكل نظام الديوان فيما بعد اللبنة الأساسية الأولى لتوفير نظام الشورى في مصر وهو ما تم اعتباره علامة فارقة في تطور الرأي العام المصري ومنحه قوة أكثر للتأثير في الحياة المصرية على كافة المستويات وخاصة السياسية منها. وأصبح الرأي العام المصري منذ ذلك الوقت أحد القوى المؤثرة وخاصة مع التطور الكبير الذي بات يشهده عبر مراحل التاريخ المختلفة، وهو ما ظهر بوضوح من خلال الثورات التي قام بها الشعب المصري علي مر تاريخه لإزاحة الاستعمار الفرنسي والاستعمار العثماني (والذي أجبره الرأي العام المصري الثائر على تولية «محمد علي» على مصر في ١٢ مايو عام ١٨٠٥ والذي جاء بإرادة شعبية خالصة)، وذلك بالإضافة الي الثورات التي قام بها الشعب فيما بعد للتخلص من الاستعمار الانجليزي.

ورغم العديد من الشواهد التاريخية التي تؤكد على الدور الذي كان يلعبه الرأي العام المصري، إلا أنه ظهرت بوادر لتراجع هذا الدور خلال السنوات الستين الماضية وبالتحديد منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢. فلقد شبّه بعضُ الكتاب هذه الحِقْبَةَ ببداية فترة «التجريف السياسي» من خلال عزل المصريين عن العمل السياسي والتهميش التام للرأي العام المصري، مما أدى إلى اتّسامه بالضعف وأدّى إلى عزوف غالبية المواطنين عن المشاركة السياسية، وعن مجرد إبداء الرأي في كل ما يتعلق بالأمر السياسية، بل وصل الأمر إلى قناعة كاملة لدى

(١) د. محمود حسين، قراءة في نتيجة الاستفتاء، الأهرام المسائي، الخميس، ٣ يناير، ٢٠١٣.

عدد كبير من المصريين أننا لأمور السياسية هي حق أصيل للنخبة الحاكمة فقط دون سواهم^(١). وكانت الأحداث واضحة لمحاولات اغتيال الرأي العام المصري وتهميشه علي مر تلك العقود، فطبقاً لإحدى الدراسات السابقة بعنوان « الرأي العام وقياسه: الأسس النظرية والمنهجية » ، أن الرأي العام المصري وإن كان موجوداً إلا أنه عديم التأثير لعدة أسباب أهمها طبيعة النظام السياسي السائد والذي يعمل على قمع وتقييد الحريات العامة، وممارسة الديمقراطية بصورة شكلية حتى اختفى تأثير الرأي العام المصري بدرجة كبيرة على كلا من المستويين الداخلي والخارجي^(٢). ولقد دلل صاحب تلك الدراسة على ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) بوجود رأي عام معارض للعمل بقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية ورغم ذلك تمّ استمرار العمل بها، ووجود رفض شعبي كبير للتطبيع مع إسرائيل ورغم ذلك تمّ استمرار عمليات التطبيع بطريقة ممنهجة. فالأمثلة كثيرة ومعروفة على تهमيش الرأي العام المصري بطريقة متتابة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير. فالأحزاب التي أنشأها السادات في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وزاد عددها في عصر مبارك حتى وصلت إلى ٢٤ حزباً اتسمت جميعها بعدم وجود جذور لها في المجتمع أو شعبية تذكر أو وجود حقيقي في المشهد السياسي وخصوصاً مع إصرار النظامين على تكبيل يد تلك الأحزاب والاحتفاظ بها كديكور سياسي وعدم السماح للرأي العام أن يأخذ مكانه الطبيعي ضمن آليات صنع القرار السياسي في مصر.^(٣)

الأمر الذي تغير تماماً بعد ثورة يناير ٢٠١١ فأصبح الرأي العام بمثابة بوصلة توجّهه عمليات اتخاذ القرارات السياسية في مصر، وأصبح المواطنون أكثر حرصاً على المشاركة السياسية وحضور الانتخابات البرلمانية والرئاسية. إلا أنه في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها مصر في الوقت الراهن من تطاحن وانقسام وانهايار الاقتصاد والأمن يمكن أن يشكّل الرأي العام أداة ضغط غير رشيدة علي توجهات صناع القرار السياسي وعلى صناعة السياسة العامة. فعلى سبيل المثال لا الحصر اضطرت الحكومة المصرية إلى وقف مشروع مصنع أجريوم في ميناء دمياط، نتيجة للضغوط الشعبية علي الرغم من تبنيها للمشروع والترويج له على أنه مشروع تنموي. وحتى يصبح الرأي العام آلية بناءة في صناعة القرار السياسي وأن يلعب دوراً محورياً في المستقبل ليعيد تشكيل الحياة السياسية وإحداث التغيير المأمول بمصر، يجب الاهتمام بتحسين الحالة الاقتصادية للمواطنين ومحاربة الفقر والبطالة والأمية والاهتمام بالتنشئة السياسية وعمل نقلة

(١) أ.د. محمود بسيوني، محمد هلال. الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠١٢ ص. ٢٧-٢٩

(٢) مجاهد، جمال، الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤ م.

(٣) أ.د. محمود بسيوني، محمد هلال. الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠١٢ ص. ٢٧-٢٩

نوعية في الأداء الإعلامي المصري.

ثانياً: عملية صنع القرار السياسي:

تعريف عملية صنع القرار السياسي:

يُقصدُ بعملية صنع القرار السياسي العملية التي يتم من خلالها الاختيار ما بين عدة بدائل لتحقيق الأهداف الوطنية. وإن كانت كافة القرارات تحتاج إلى جمع وتحليل المعلومات وعمل الحسابات الدقيقة قبل اتخاذها، فإن القرارات السياسية بصفة خاصة تحتاج إلى دراسة متأنية ومنظمة ومدروسة ومتعمقة لأنها تخص كيان دولة ومستقبل أمة، فكثيراً من القرارات رفعت من شأن دول، وكثيراً من القرارات أيضاً أفقدت الدول مصداقيتها وحطت من شأنها.^(١)

العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار:

هناك عوامل تؤثر تأثيراً كبيراً في عملية صنع القرار وأهمها مايلي:

١-٦-٢ البيئة الخارجية للقرار: القرارات السياسية بوجه خاص تتأثر تأثراً كبيراً بالضغوط والمؤثرات الخارجية التي يتعرض لها صانعي القرارات السياسية، ومن أبرز تلك الضغوط والمؤثرات ضغوط الدول والمؤسسات العالمية المانحة للمساعدات المالية، والتهديد بقطع تلك المساعدات، وعمليات الحصار الاقتصادي، أو التهديدات باستخدام القوة العسكرية.^(٢)

٢-٦-٢ البيئة الداخلية للقرار: هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي يكون لها تأثير واضح وكبير على عملية صنع القرار السياسي، ومنها: وسائل الإعلام، طبيعة النظام السياسي القائم، الأحزاب السياسية المؤثرة والموجودة في الساحة السياسية، جماعات المصالح، المؤسسات الدينية، وطبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار.^(٣)

دور الرأي العام في عملية صنع القرار السياسي:

رغم وجود إطار قانوني محدد للرأي العام إلا أنه من الآليات التي تتسم بقدرة عالية على تعديل وتغيير مسار القرارات والقوانين، لأنه ببساطة يوفر تفسيراً واضحاً لرد الفعل الجماهيري على القرارات المتخذة، وهو ما يعد مؤشراً لصانعي القرارات حتى يقوموا بتعديل تلك القرارات

(١) يحيى علوان الحجامي، السياسة والعلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٦٤، يناير ٢٠١٣، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=339925>

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٥٥، يونيو ٢٠١٢، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313>

والقوانين وما يتفق مع مصلحة الشعوب ولا سيما في ظل وجود مُنَاخٍ ديمقراطي يتيح للرأي العام المسارات التي تعبر عن اتجاهاته وميوله بصراحة دون قيود أو شروط.^(١) ويختلف دور وتأثير الرأي العام في عملية صنع القرار السياسي بين الدول طبقاً لحجم ومساحة الديمقراطية التي تمارس في كل دولة. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يمثل الرأي العام الأمريكي أهمية بالغة في صناعة واتخاذ القرارات السياسية. « ففي عام ١٩٦٨ م اضطر الرئيس ليندون جونسون الي عدم الترشح لفترة رئاسية ثانية لأن استطلاعات الرأي العام حينها كانت قد أظهرت عدم شعبيته بسبب حرب فيتنام. وفي عام ١٩٧٤ م اضطر الرئيس ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة من منصبه بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي عدم شعبيته بالإضافة إلى احتمالية محاكمته في الكونغرس»^(٢) الأحداث والمؤشرات التي توضح دور الرأي العام المصري في صنع القرار السياسي بمصر قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١:

٢-٨-١ الأحداث السياسية

إن خروج الملايين من أفراد الشعب المصري في ثورة شعبية غير مسبقة والنجاح في إسقاط النظام البولييسي لدولة مبارك والذي استمر ثلاثة عقود في ثماني عشر يوماً فقط يعتبر فرصة حقيقية لإثبات قوة وتأثير الرأي العام المصري في المشهد السياسي.

فمع انطلاق شرارة الثورة وتزايد المتظاهرين يوماً بعد يوم في جميع محافظات الجمهورية بدأ النظام في تقديم التنازلات واحداً تلو الآخر. فتنازل الرئيس الأسبق عن مشروع التوريث وعدم ترشحه لفترة ثانية، «وقام بتشكيل وزارة جديدة، بقيادة الفريق أحمد شفيق، وأدخل بعض التعديلات على الحزب الوطني الحاكم، وأحال بعض قيادات الوزارة السابقة إلى المحاكم بتهمة التربُّع والفساد، وقام بتعيين نائب للرئيس، ووافق على تعديل بعض مواد الدستور، كما وافق على قبول الأحكام الخاصة بصحة العضوية في مجلس الشعب، وأمر الحكومة برفع الأجور والمعاشات بنسبة ١٥٪، كما أمر الحكومة بتثبيت العمالة المؤقتة، ووافق على الاستماع للمعارضة وللشباب المتظاهرين، وقام مؤخراً بتفويض سلطاته لنائب الرئيس».^(٣) ومع استمرار الثوار في ميدان التحرير بالقاهرة وباقي ميادين مصر لمدة ثمانية عشر يوماً بطريقة سلمية أذهلت العالم، من ناحية الشكل والمضمون، أجبر النظام الحاكم آنذاك على الانصياع والتخلي عن الحكم، ونجح

(١) بدر، أحمد، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، القاهرة، مكتبة غريب، ص ١٥.

(٢) سلام المشداني، «صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية»، رساله ماجستير، كلية القانون والسياسة بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١٣، ص. ١٩٣

(٣) علاء عربي، «التنازلات الوهمية»، الوفد، ٢٤ يناير ٢٠١٢. علي الرابط الإلكتروني: <http://www.alwafd.org>

الرأي العام في أول جولاته في تلك الثورة.

واتسمت الفترة الانتقالية الأولى- التي تولى فيها المجلس العسكري حكم البلاد- بالبطء الذي لم يخدم مسار الثورة أو يحقق أهدافها، فلم يتم إقالة حكومة أحمد شفيق التي عيَّنها مبارك إلا بعد شهر من الضغط الشعبي، وتم تعيين عصام شرف رئيساً للحكومة. ولم يُقدم المجلس العسكري على توقيف الرئيس الأسبق إلا بعد ضغوط شديدة من الشارع أيضاً. ونتيجة لضغوط المحتجين قام رئيس الوزراء عصام شرف بإقالة كثير من الوزراء السابقين من عهد الرئيس مبارك، وقام وزير الداخلية في ذلك الوقت بالعمل على تطهير الوزارة من رموز الفساد السابقين، وأعيد تشكيل مجلس القضاء الأعلى، وأُعلن عن بدء إجراءات محاكمة «مبارك» ووزير داخلته «حبيب العادلي» وحل المجالس المحلية، وأعلن عن تغيير عدد من المحافظين. وكنتيجة لاستمرار الضغط الشعبي والمظاهرات الفتوية والاعتصامات تمَّ إقالة حكومة شرف؛ وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة دكتور «كمال الجنزوري» بتشكيل حكومة إنقاذ وطني، إلا أنَّ كل ذلك لم يلبِّ طموحات الشعب الذي انقلب على المجلس بعد أن كان يؤيده (وخصوصاً بعد الأحداث التي نتج عنها استشهاد العشرات) وهو ما يؤكد على مدى التأثير الكبير للرأي العام في تلك المرحلة^(١)، والتي انتهت بالانتخابات الرئاسية وصعود جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم.

ولقد أوجدت جماعة الإخوان المسلمين أرضية شعبية لها لانتباهها جيداً إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام في التأثير على القرارات السياسية والمصرية، ومن هذا المنطلق ومنذ سنوات عديدة مضت، كانت جماعة الإخوان المسلمين بتنظيمها الفائق تعمل على الأرض لحشد الرأي العام لصالحها، وقد ساعد الجماعة على حشد واستقطاب عددٍ غير قليل من المصريين عواملٌ عديدة لعلَّ أهمُّها أن الشعب المصري يميل إلى التدنُّن بصورة فطرية. ويرى البعض أنَّ ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي وعدم وجود تنشئة سياسية سليمة وخاصة في القرى والأحياء الشعبية بالمدن ساعد في نجاح الجماعة في حشد رأي مؤيد لها، فقد أفادت نسبة تصل إلى ٩٥٪ من مفردات عينة الدراسة بإقتناعهم أنَّ جماعة الإخوان قد استغلَّت أمية وضعف الوعي السياسي وعدم وجود تنشئة سياسية لبعض شرائح المجتمع وقدمت نفسها على أنَّها من يحمي الإسلام والشريعة ويحارب الكفر والعلمانية للتأثير على اتجاهاتهم واختيارتهم السياسية. بينما أكدت نفس النسبة تقريباً (٩٤٪ من مفردات العينة) أن ارتفاع معدلات الفقر

(١) مصر ومرسى... حكومة رئيس شامل، شبكة النبا المعلوماتية، الخميس، ٦ سبتمبر، ٢٠١٢، على الرابط الإلكتروني: <http://www.annabaa.org/nbanews/2012/09/078.htm>

والبطالة قد ساعد الإخوان على اجتذاب أعدادٍ غفيرة من المواطنين المهمّشين والمنسيين من الحكومات المختلفة، من خلال قيام عناصر الجماعة المنتشرة في ربوع مصر بتوزيع السلع التموينية الأساسية للأسر الفقيرة والمُعْدَمَة وتوفير المساعدات الطبية وصَرْف العلاجات والأدوية المدرسية مجاناً بصفة شهرية. وعلى الرغم من اكتساب تعاطف شرائح كبيرة من المصريين والذي ساهم إلى حد كبير في وصول الإخوان إلى سدة الحكم، فقد فشلت جماعة الإخوان في الاحتفاظ بثقة قطاع كبير من الشعب المصري لأسباب كثيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر: عدم تحقيق وعود الرئيس السابق التي قطعها على نفسه، واتباع سياسة التمكين بطريقة متسارعة، والتحول للديكتاتورية الدينية والفاشية، والعداء مع جميع مؤسسات الدولة، وعدم إطلاق يد القوات المسلحة في القضاء على الإرهاب في سيناء، والإفراج على المسجونين الأمنيين مما زاد من التوتر الأمني، وغير ذلك من أحداث أدت إلى تزايد سخط جانب كبير من الرأي العام والإطاحة بحكم الإخوان، وإسقاط الإعلان الدستوري المكمل وإلغاء المسودة النهائية للدستور وإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية^(١). وهو ما يؤكد أهمية الرأي العام المصري في تعديل المسار السياسي بمصر.

٢-٢-٨ المؤشرات التي تدلُّ على دور الرأي العام المصري في صنع القرار السياسي مصر قبل وبعد الثورة

وهناك مؤشرات كثيرة يمكن أن تدلُّ على هذا التأثير ومنها مدى استجابة الحكومات المتعاقبة للرأي العام، ومقارنة أداء الاحتجاج الشعبي، ومشاركة الشباب في الحياة السياسية العامة قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١. فبسؤال مفردات عينة الدراسة عن تأثير الرأي العام على الحياة السياسية في مصر قبل الثورة، أفادت نسبة تزيد عن ٩١٪ من المفردات أن تأثير الرأي العام كان ضعيفاً وأن هذا التأثير قد زاد على النقيض بعد الثورة. كما أفادت نسبة تزيد عن ٩٤٪ أن حكومات ما قبل الثورة لم تكن تعباً بالرأي العام وبالتالي لم تكن جادة في عمليات قياس الرأي العام بل كان بعضها يلجأ إلى لِيّ الحقائق في عمليات القياس، ولم يتم تغيير السياسات العامة طبقاً لتوجهات الرأي العام بالصورة التي يجب أن تكون عليها، بينما أفادت نسبة تصل إلى ٥٨٪ من مفردات العينة أن الأوضاع قد تغيرت بعد الثورة حيث زادت حساسية الحكومات للرأي العام والتي استخدمت الحقائق في قياس الرأي العام لتكون مناسبة لتعديل السياسات العامة. وهذا ما أكدته نسبة تصل إلى ٦٣٪ من مفردات الدراسة بأن معدل التغيير في السياسات العامة قد

(١) خط زمني للثورة المصرية ٢٠١١ تحت حكم الإخوان المسلمين، علي الرابط الإلكتروني: <http://www.marefa.org/index.php>

زاد بعد الثورة ليناسب اتجاهات الرأي العام.

وفيما يخص مقارنة الأداء الاحتجاجي قبل وبعد الثورة، كشف مؤشر (١) × الديمقراطية الصادر عن المركز التنموي الدولي في دراسة مقارنة عن وجود هوة كبيرة بين الحالتين. فالأداء الاحتجاجي في الشهور القليلة التي سبقت ثورة يناير وفي العامين التاليين للثورة مقارنة بما قبل الثورة، يمثل ظاهرة غابت ليسفقط عن مصر بل عن العالم العربي بصفة عامة. فلعمود طويلة لم يكن معهوداً أن تخرج الشعوب العربية في مسيرات عارمة تطالب بمطالب سياسية واجتماعية واقتصادية. وطبقاً لذلك المؤشر فإن الاحتجاجات في مصر قد تضاعفت أكثر من أربعة أضعاف، حيث شهد عام ٢٠١٠ (والذي مثل تمهيداً مناسباً لثورة يناير ٢٠١١) متوسط احتجاجات بلغ عددها ٢٢١٠ احتجاجاً سنوياً بمعدل ٦ احتجاجات يومياً. وزاد معدل الاحتجاج في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٠٪ حيث شهد متوسط احتجاجات بلغ عددها ٢٥٣٢ احتجاجاً بمعدل ٧ احتجاجات يومياً. بينما مثل عام ٢٠١٣ حتى نهاية مارس من نفس العام، طفرة في الاحتجاج الشعبي حيث بلغ متوسط الاحتجاجات ٢٧٨٢ احتجاجاً بمتوسط ٩٢٧ احتجاجاً شهرياً و٣٠ احتجاجاً يومياً، وتوقع التقرير أن تشهد نهاية عام ٢٠١٣ عدد ١٢٨، ١١ احتجاجاً لو استمرت السلطة الموجودة آنذاك انتهج نفس السياسات، (مما يعني زيادة الاحتجاجات لأكثر من ثلاثة أضعاف عن عام ٢٠١٢ وبنسبة ٣٤٠٪، ولأكثر من أربعة أضعاف عن عام ٢٠١٠ وبنسبة ٤٢٦٪).^(٢)

وبالنسبة لمشاركة الشباب في الحياه السياسية في مصر قبل وبعد الثورة، أوضح تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ أن عزوف الكثير من الشباب قبل الثورة عن ممارسة العمل السياسي وعدم السعي إلى لعب دور مؤثر في صناعة القرار أوحى مجرد التعبير عن الرأي من خلال التنظيمات السياسية أو الأهلية أو الطلابية رغم أهمية الشباب في عملية التنمية الشاملة للمجتمع جاء كنتيجة للتحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يواجهها الشباب المصري مما أدى إلى التأثير سلباً عليهم ودفعهم إلى دوامة الإحباط. وأكد التقرير أن أقل من ٢٥٪ ممن لهم حق التصويت قد شاركوا في انتخابات عام ٢٠٠٥، وكانت نسبة الشباب الذين شاركوا في الانتخابات ضئيلة للغاية طبقاً لمسح النشء والشباب في مصر. وبمقارنة مصر عالمياً أورد التقرير أن نسبة مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض قبل الثورة قد بلغت ٦٪ بفارق ١٢ نقطة مئوية عن النسبة عالمياً، وبلغت نسبة اشتراكهم في المظاهرات ٢٪ بفارق ٨ نقطة مئوية

(١) استخدمت عينة الدراسة تسعة شهور لرصد الإحتجاجات خلال السنوات الثلاث وهي يناير فبراير مارس ٢٠١٠، وأبريل

مايو يونية ٢٠١٢، ويناير فبراير مارس ٢٠١٣

(٢) مؤشر الديمقراطية، التحرير، يناير ٢٠١٤ علي الرابط الإلكتروني <http://tahrirnews.com/news/view.aspx?cdate>

عن النسبة عالمياً، وانخفضت النسبة في مجال الاعتصامات إلى ٢٪ بفارق ثلاثة نقاط مئوية عن النسبة عالمياً. وفيما يتعلق بالمشاركة المحتملة في المعارضة السياسية احتلت مصر - طبقاً للتقرير - ترتيباً متأخراً يتأرجح بين السادس عشر والأخير عالمياً في كافة مجالات العمل السياسي المعارض^(١) وفيما يتعلق بنسب مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية أوضح تقرير «شباب مصر بناء المستقبل» والصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٠ ضعف نشاط الأحزاب السياسية وضعف عدد المنضمين لعضوية تلك الأحزاب حيث لم يتعدَّ عدد المنضمين لأي حزب عن ٣٪ فقط من العينة المأخوذة في التقرير، وقد شكلت عضوية الأحزاب السياسية ٢, ٢٪ فقط من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعية في مصر. وشكلاً لمشاركون في الأحزاب السياسية ١٢, ٠٪ فقط من إجمالي الشباب في الفئة العمرية من (١٨-٢٩) سنة.^(٢) وإن كانت تلك المؤشرات لاتنفي - طبقاً لإحدى الدراسات السابقة - أنَّ مصر شهدت موجةً من الحركات الاجتماعية استطاعت إحداث حالة من الحراك السياسي والاجتماعي مما كان له أثره في نشر ثقافة الاحتجاج، وكسّر حاجز الخوف والمطالبة بالحقوق وهو ما أفضى بدوره الي قيام ثورة ٢٥ يناير.^(٣)

إنَّ أسباب عدم مشاركة الشباب بصفة خاصة ومعظم المصريين على وجه العموم في الحياة السياسية قبل الثورة متعددة وعلى رأسها عملية التجريف السياسي الممنهجة التي تمَّ الإشارة إليها آنفاً، مما أدى إلى يأس المصريين من إمكانية تحقيق ديمقراطية سليمة والحصول على مستقبل أفضل. إلا أنَّ ثورة يناير قد بدَّدت هذا اليأس نتيجةً لشعور غالبية المصريين بالأمل في التغيير بعد نجاح الثورة في عزل مبارك وتولّي المجلس العسكري قيادة المرحلة الانتقالية الأولى وهو ما كان واضحاً من استعداد وتحمُّس المصريين للمشاركة في الحياة السياسيَّة بعد طول عزوف.^(٤)

(١) واقع مشاركة الشباب قبل ٢٥ يناير، ادمير على الموقع الإلكتروني <http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?t=12313>

(٢) المرجع السابق.

(٣) المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية - الحالة المصرية نموذجاً، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، ديسمبر ٢٠١٢، علي الرابط الإلكتروني: <http://www.maatpeace.org/node/3962>

(٤) المرجع السابق.

المبحث الثالث

الإطار العملي للدراسة

١-٣ المقدمة

يتناول هذا البحث دور الرأي العام في عملية صنع القرارات السياسية، وقد ركزت الدراسة على دور الرأي العام المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي أثبتت أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الرأي العام المصري لتغيير الأوضاع القائمة والمطالبة بحقوقه إذا ما أحس بالتهميش والإهمال.

٢-٣ منهج (أسلوب) الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم ذلك دور الرأي العام بوجه عام والرأي العام المصري بوجه خاص في صنع القرار السياسي، بالإضافة لمقارنة وتفسير وتقييم بهدف التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض من المواقع الالكترونية التي تتضمن معلومات عن موضوع الدراسة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث؛ حيث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، والتي تمّ تصميمها لتوفير المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، ووزعت على الفئات المختلفة.

وقد تمّ إجراء الدراسة الميدانية على النحو التالي:

٣-٣ مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث: أجريت هذه الدراسة على عدد من المحافظات المصرية وتمّ مراعاة أن تكون هذه المحافظات تمثل بقية المحافظات تمثيلاً جيداً حيث تمّ مراعاة أن يتم اختيار كل محافظة لتكون ممثلة لقطاع أو شريحة من المجتمع المصري بمختلف فئاته..

عينة البحث: تألفت عينة البحث من (٥٩٠ شخصاً) وقد تمّ مراعاة العينة ان تتنوّع العينة من حيث الجنس (ذكر - أنثى) الفئة العمرية (الشباب - كبار السن) المستوى التعليمي

أمي- دبلوم - مؤهل عالي - دراسات عليا) كما تمّ مراعاة أنّ يكون التمثيل محايداً ودون أي انتقاء.

٣-٤ الأداة: بهدف بناء الأداة، تمت الإجراءات التالية :

قسم هذا البحث إلى قسمين كالآتي:

خصائص العينة.

التحليل ومناقشة مجال الدراسة وتفسير النتائج.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقاً للخصائص والسمات الشخصية:

وفقاً للتوزيع السكاني لجمهورية مصر العربية في العام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ يوضح الجدول

التالي (جدول رقم ١) توزيع السكان على محافظات الجمهورية:

جدول رقم (١): التوزيع السكاني لجمهورية مصر العربية في العام ٢٠١٢-٢٠١٣ (مقسماً

بالمحافظات)

المحافظة	عدد السكان	المحافظة	عدد السكان	المحافظة	عدد السكان
الإسكندرية	4,362,168	المنيا	4,481,879	الفيوم	2,721,478
أسوان	1,258,882	المنوفية	4,762,568	الغربية	4,262,200
أسيوط	3,701,392	الوادي الجديد	199,810	الجيزة	6,107,365
البحيرة	5,071,346	شمال سيناء	374,071	الإسماعيلية	1,029,136
بني سويف	2,470,960	بورسعيد	604,451	كفر الشيخ	2,798,942
القاهرة	20,968,723	القليوبية	4,546,564	مطروح	352,885
الدقهلية	5,338,831	قنا	3,209,982	السويس	549,759
دمياط	1,180,991	البحر الأحمر	306,722	الأقصر	484,132
جنوب سيناء	154,941	الشرقية	5,736,644	سوهاج	4,004,613

وقد تم اختيار سبع محافظا تتمثل القطر المصري (تم تحليلها بالجدول السابق) ، حيث تم اختيار محافظة القاهرة لتمثل المحافظات ذات الطبيعة الحضرية ومحافظة الشرقية لتمثل المحافظات ذات الطبيعة الريفية ومحافظة المنوفية لتمثل محافظات الدلتا ومحافظة السويس لتمثل محافظات القناة ومحافظة الاسكندرية لتمثل المدن الساحلية ومحافظة اسيوط لتمثل محافظات الوجه القبلي والصعيد كما تم اختيار محافظة شمال سيناء لتمثل المحافظات ذات الطبيعة البدوية والصحراوية.

وبحسب قانون حجم العينة لتقدير الوسط الحسابي الذي يُعطى بالعلاقة التالية:

حجم المجتمع	N	$n = \frac{N \times \left(\sigma \times \frac{\alpha z}{2} \right)^2}{\left(\sigma \times \frac{\alpha z}{2} \right)^2 + (N-1) d^2}$
الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠,٠٥ وتساوى ١,٩٦	$\frac{\alpha z}{2}$	
نسبة الخطأ في التقدير وتساوى ٠,٠٥	D	
الانحراف المعياري للمجتمع	σ	
حجم العينة	N	

وبحسب مستويات الدراسة السالفة الذكر سوف يكون لدينا سبع عينات:

وبالرجوع إلى جدول (١) وباعتبار أن الانحراف المعياري للمجتمع يساوي ٠,٦٢ وقد تم حسابه على أساس المقياس المستخدم في استمارة الاستقصاء وهو مقياس (ليكرت) الخماسي يكون حجم العينة بالمحافظات:

$$n_1 = \frac{40455325 \times (0.6 \times 1.96)^2}{(0.6 \times 1.96)^2 + (40455325 - 1) \times 0.6^2} = 590$$

جدول رقم (٢): توزيع العينات

العينة	عدد
العينة الأولى محافظة القاهرة	$306 = 40455325 \div 590 \times 20,968,723 =$
العينة الثانية محافظة الشرقية	$84 = 40455325 \div 590 \times 5,736,644 =$
العينة الثالثة محافظة أسيوط	$54 = 40455325 \div 590 \times 3,701,392 =$
العينة الرابعة محافظة السويس	$9 = 40455325 \div 590 \times 549,759 =$
العينة الخامسة محافظة الاسكندرية	$64 = 40455325 \div 590 \times 4,362,168 =$
العينة السادسة محافظة المنوفية	$69 = 40455325 \div 590 \times 4762568 =$
العينة السابعة محافظة شمال سيناء	$4 = 40455325 \div 590 \times 374,071 =$
الإجمالي	590 مواطن

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على المادة النظرية والدراسات والآراء الخاصة بموضوع الرأي العام المصري ودوره في عملية صنع القرار السياسي، قام الباحث بتصميم أداة الدراسة وإعدادها (الاستبانة/ملحق رقم ١) ثم توزيعها على أفراد العينة الدراسة ثم تم تحليلها ومعالجتها إحصائياً.

صدق الأداة: تأكد الباحث من صدق الأداة (الإستبانة)، من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في موضوع الدراسة لتحكيمها وإبداء مقترحاتهم وآرائهم عليها، وأوصى المحكمون ببعض الاقتراحات على صياغة الفقرات والأسئلة سواء بحذف بعض الفقرات أو بإضافة فقرات جديدة، وبعد إتمام التعديلات الموصى بها، أشار المحكمون بصلاحية الأداة (الإستبانة) واعتمادها لإكمال الدراسة.

ثبات الأداة: يُقصد بثبات الإستبيان أن تعطى هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تمّ إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تمّ إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. قام الباحث باستخراج معامل الثبات بواسطة معادلة (كرونباخ ألفا) ونتائج الجدول رقم (٢) تبين ذلك.

الجدول رقم (٢) نتائج معادلة كرونباخ ألفا لثبات الأداة

المجالات	الثبات
مجال الاعلام	٠,٩٣
مجال التنشئة السياسية	٠٠,٨٥
مجال الأمية و عدم الوعي السياسي	٠,٩١
مجال الحالة الاقتصادية	٠,٩٠
الدرجة الكلية	٠,٩٠

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معاملات الثبات لمجالات الإستبانة تراوحت بين ٠,٩٣ و ٠,٨٦، وبلغ معامل الثبات الكلي (٠,٩٥) وجميعها تعبر عن معاملات ثابتة جيدة تقي بأغراض الدراسة. مضمون أداة الدراسة: تضمّنت أداة الدراسة (الإستبانة) خمسة أجزاء تقيس كلٌ منها مؤشراً من مؤشرات الرأي العام المراد دراستها في مصر، وهنا ولكي يتم الحصول على إجابات موضوعية حسب واقع الرأي العام، وتقديراً من تأثير عنونة الأجزاء على المبحوثين، وكذلك لعدم المبالغة الإيجابية أو السلبية من قبل العينة في الإجابة لم يتم توضيح أجزاء الإستبانة وقد كانت فقرات الإستبانة كمايلي:

الأسئلة من ٥ إلى ١١ تخص مؤشر الاعلام.

الأسئلة من ١٢ إلى ١٦ تخص مؤشر التنشئة السياسية.

الأسئلة من ١٧ إلى ٢٤ تخص مؤشر الأمية وعدم الوعي السياسي.

الأسئلة من ٢٥ إلى ٣٢ تخص مؤشر الحالة الاقتصادية.

الأسئلة من ٣٣ إلى ٤٠ تخص مؤشر أثر الرأي العام قبل وبعد الثورة علي صنع القرارات السياسية.

وقد تمّ استخدام مقياس (ليكرت لقياس) الإستبانة كما هو موضح في الجدول رقم (٤) (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) في تحديد إجابات كل فقرة من فقرات المجالات الخمس، حيث يعبر الرقم (٥) عن أكبر درجة (موافق بشدة) ويعبر الرقم (١) عن أقل درجة (غير موافق بشدة).

جدول رقم (٤) مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ب - إجراءات الدراسة:

تم إجراء الدراسة وفقاً للخطوات الآتية:

تصميم الإستبيان وإعدادها بصورتها النهائية.

تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.

توزيع الإستبيان على أفراد العينة.

جمع الاستبيانات من أفراد العينة، وترميزها وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً

باستخدام برنامج (SPSS).

تفريغ إجابات أفراد العينة.

استخراج نتائج الاستبيان وتحليلها ومناقشتها.

المعالجات الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات استخدمنا البا حشرنا مجال الرزما لإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

١- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.

٢- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين. (Independent Test)

تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) واختبار شقيها لمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية عند اللزوم.

وتوضح الجداول التالية ارقام (٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) فقرات الإستبيان ولتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال للدرجة الكلية كما سيتم الإشارة.

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت النسبة المئوية الآتية:

٨٠٪ فأكثر درجة واقع المؤشرات كبيرة جداً.

٧٠-٧٩٪ درجة واقع المؤشرات كبيرة.

٦٠-٦٩٪ درجة واقع المؤشرات متوسطة.

٥٠-٥٩٪ درجة واقع المؤشرات قليلة.

أقل من ٥٠٪ درجة واقع المؤشرات قليلة جداً.

الجدول رقم (٥) وسائل الاعلام: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع المؤشرات المفاهيمية ووسائل الإعلام (ن=٥٩٠)

المجالات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	النسبة المئوية (%)	درجة الواقع
هل أنت مؤمن بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاعلام المصري في التأثير علي الرأي العام المصري	٣٧٢	١٢٤	٦٥	٢٤	٥	٤,٤١	٨٨,٢٪	كبيرة جداً

هل توفر لك وسائل الإعلام المصرية معلومات صحيحة ومحايدة عن كافة القضايا والموقف في الدولة وفي كافة المجالات (اجتماعية - سياسية - ...).	٣٥	٥٣	١٨٣	٢٤٨	٧١	٢,٥٥	٥١ %	قليلة
هل تؤثر وسائل الإعلام المصرية التفاعلية في اتخاذها لقرارات من خلال تعريفهم بالمواقف والقضايا التي تتطلب قرارات بصددها وبتجاهات وآراء الافراد منها.	٢٤٢	١٩٥	٨٣	٥٣	١٧	٤	٨٠ %	كبيرة جدا
هل تعتبر وسائل الاعلام المصرية المختلفة (اذاعة وتلفزيون وراديو وشبكات تواصل الاجتماعي...) قنوات اتصال نشطة لتشكل رأي عام حول احد القضايا.	٦٥	٣٣٦	١١٨	٦٥	٦	٣,٦٦	٧٣,٢ %	كبيرة

هل وفرن وسائل الاعلام المصرية المختلفة فرصة للافراد للتعبير عن آرائهم.	١١٨	١٠٠	١٤٢	١٢٤	١٠٦	٣	٦٠٪	متوسطة
هل كان للمواد الإعلامية التي وفرن وسائل الاعلام المصرية التفاعلية دور في تحفيز الجماهير للمشاركة في الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١.	٤٢	١١٢	١٠٦	١٧١	١٥٩	٢,٥	٥٠٪	قليلة
هل الإعلام الموجهين قبل الحكومة أو من قبل إحدى الجماعات وأصحاب المصالح يمكن أن يؤثر على نضج وشفافية الرأي العام؟	٣٠٠	١٠٨	١٢٢	٥٣	٧	٤,٢	٨٨,٧٪	كبيرة جدا

الجدول رقم (٦) التنشئة السياسية: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع المؤشرات
المفاهيمية التنشئة السياسية (ن=٥٩٠)

المجالات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	النسبة المئوية (%)	درجة الواقع
هل تشجع الأسرة المصرية مشاركة الأبناء في المناقشة الجماعية واتخاذ القرارات والتعبير عن رأيهم.	٣٠٧	١٧١	٥٩	٤١	١٢	٤,٢٢	٨٤,٤ %	كبيرة جداً
هل تلعب المدرسة دوراً في رفع الوعي السياسي لدى الطلاب ونتيج لهم قنوات للتعبير عن آرائهم.	٢٤	٥٣	٦٥	١٢٤	٣٢٤	١,٨٦	٣٧,٢ %	قليلة جداً
هل توفر المؤسسات الدينية في مصر فرصة للأفراد للتعبير عن آراء الافراد واتجاهاتهم.	٢٠١	٢٤٨	٧٧	٤١	٢٣	٣,٩٥	٧٩ %	كبيرة
هل تعتقد أن الأحزاب السياسية في مصر تمثل مصدراً فعالاً لخلق رأي عام محايد وموضوعي وغير متأثر بتوجهات الحزب.	١٠٠	١٥٩	١٧١	٩٤	٦٦	٣,٢٣	٦٤,٦ %	متوسطة
هل عدم وجود تنشئة سياسية جيدة يمكن أن تؤثر على نضج وشفافية الرأي العام؟	٢٠٢	١٧٢	٥٩	١٠٥	٥٢	٣,٩٧	٨٠,٩ %	كبيرة جداً

الجدول رقم (٧) محور الأمية و عدم الوعي السياسي: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع المؤشرات المفاهيمية الأمية (ن=٥٩٠)

المجالات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	النسبة المئوية (%)	درجة الواقع
هل نسبة الامية و عدم الوعي السياسي في المجتمع المصري مرتفعة.	٤١٣	١٥٩	١٢	٦	0	٤,٦٦	٩٣,٢ %	كبيرة جداً
هل انت علي دراية بالسياسات التي تتخذها الحكومة في كافة شئون إدارة الدولة.	٦٥	٨٩	١١٨	٢١٢	١٠٦	٢,٦٥	٥٣ %	قليل
هل انت علي دراية وملم باهم القضايا والاحداث في الدولة.	١٤٢	١٤٨	١٤٨	٩٤	٥٨	٣,٣٧	٦٧,٤ %	متوسط
هلنقوم بدور في تلك القضايا.	٦	١٢	٨٣	١٢٤	٣٦٥	١,٥٩	٣١,٨ %	قليل جداً
هل نعتقد ان الامية يمكنه القيام بدور في عملية صنع القرار السياسي	١٧١	١٥٩	١١٨	٩٤	٤٨	3.53	٧٠,٦ %	كبيرة
هل عدم الوعي السياسي والامية يمكن ان يؤثران علي نضج وشفافية الراي العام؟	٣٧٨	١١٩	١٨	٢٢	٥٣	٤,٣٧	٨٧,٩ %	كبيرة جداً
هل استغلال احد الاحزاب او الجماعات لامية المواطنين وعد وعيهم السياسي يمكن ان يؤثر علي نضج وشفافية رأيهم العام؟	٤١٥	١٧٢	١	٢	٠	٤,٩٢	٩٦,٧ %	كبيرة جداً

هل تري ان الاخوان المسلمين قد استغلوا عدم الوعي السياسي وامية بعض شرائح المجتمع المصري في التأثير علي اتجاهاتهم واختيارتهم السياسية؟	٣٥٩	٢٠١	١٨	٨	٤	٤,٥٣	٨٩,٧%	كبيرة جداً
--	-----	-----	----	---	---	------	-------	------------

الجدول رقم (٨) الحالة الاقتصادية: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع

المؤشرات المفاهيمية الحالة الاقتصادية (ن=٥٩٠)

المجالات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	النسبة المئوية (%)	درجة الواقع
هل تتمتع مصر بمستوى معيشة مرتفع؟	0	0	٦	59	525	٢,١٢	٢٢,٤%	قليلة جداً
هل يلعب الفقر دوراً في التأثير على دور الرأي العام المصري في صنع السياسات؟	٣٧٢	١٠٦	٧٧	30	5	٤,٢٣	٨٧,٤%	كبيرة جداً
هل تتم عمليات لشراء الأصوات في منطقك؟	177	201	183	12	17	٣,٧٤	٧٧,٢%	كبيرة
هل تعرضت لعروض لشراء صوتهك؟	159	266	112	41	12	٣,٧٨	٧٧,٦%	كبيرة
هل اختلف الوضع في مصر بعد الثورة عن قبلها من خلال عمليات شراء الأصوات؟	65	159	271	59	36	٣,٥٤	٦٥,٤%	متوسطة

هل الحالة الاقتصادية السيئة للمواطنين يمكن أن تؤثر على نضج وشفافية الرأي العام؟	٣٧٠	١٩٨	١٤	٤	٤	٤,٢١	٨٧,٨ %	كبيرة جداً
هل استغلال أحد الأحزاب أو الجماعات للحالة الاقتصادية السيئة للمواطنين يمكن أن يؤثر على نضج وشفافية رأيهم العام؟	٣٦١	١٠٩	٥٥	٣٥	٣٠	٣,٨٧	٨٤,٥ %	كبيرة جداً
هل ترى أنّ الإخوان المسلمين قد استغلوا الحالة الاقتصادية السيئة للشرائح الفقيرة والمهمشة من المجتمع المصري في تكوين قاعدة شعبية لهم؟	٤١٩	١٣٥	١٥	٠	٢١	٤,٥٩	٩٠,٢ %	كبيرة جداً

الجدول رقم (٩) تأثير الرأي العام المصري قبل وبعد الثورة: المتوسطات الحسابية والنسب

المثولية لدرجة واقع المؤشرات المفاهيمية لتأثير الرأي العام المصري قبل وبعد الثورة (ن=٥٩٠)

المجالات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	النسبة المئوية (%)	درجة الواقع
هل هناك تأثير للرأي العام على الحياة السياسية قبل الثورة؟	٥	١٥	٣٠	١٢٢	٤١٨	١,٢٣	١١,٤٠ %	قليلة جداً
هل كان هناك حساسية لدي حكومات ما قبل الثورة للرأي العام	٢	٨	٢٣	١٧٧	٣٨٠	١,٥٦	١٧,٤ %	قليلة جداً

هل استخدمت حكومات ما قبل الثورة (أو بعضها) لي الحقائق في أساليب قياس الرأي العام	٣٧٧	١٢٢	٨٧	3	١	٤,٩٤	٩٣,٢ %	كبيرة جدا
هل حدث تغير للسياسات العامة قبل الثورة؟	١٢	١٨	٦٠	١١٩	٣٨١	١,٧٨	٢١,٦ %	قليلة جدا
هل هناك تأثير للرأي العام على الحياة السياسية بعد الثورة؟	٥٣٩	٤٥	٦	٠	٠	٤,٨٧	٩٧,٤ %	كبيرة جدا
هل كان هناك حساسية لدي حكومات بعد الثورة للرأي العام	٢٣٢	١٠٩	١٦٥	٣٩	٤٥	٣,٢١	٧٧,٨ %	كبيرة
هل استخدمت حكومات ما بعد الثورة الحقائق في أساليب قياس الرأي العام لتكون مناسبة لتعديل السياسات العامة؟	١٢٢	١٣٠	١١٢	٩٠	١٣٦	٢,٨٧	٦٤,٥ %	متوسطة
هل زاد معدل تغيير السياسة العامة بعد الثورة ليتناسب مع اتجاهات الرأي العام؟	٢٠٧	١٦٤	٧٨	٩٥	٤٦	٤,٢٣	٨٠,٢ %	كبيرة

٣-٥ اختبار فرضيات الدراسة:

معايير تحديد كفاءة النموذج: هناك معايير كثيرة يمكن استخدامها لتحديد ملائمة الانحدار التقديري في تمثيل الظاهرة قيد التحليل بدلالة المتغيرات المفسرة.

يتم استخدام اختبار (F) لقياس معنوية معلومات النموذج في أن واحد إذ يعتبر الفرضية

$$H_0: B_1=B_2=\dots=B_M=0$$

$$H_1: B_1=B_2=\dots=B_M=0$$

لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة معنوية بين المتغير المعتمد (Y_i) والمتغيرات المفسرة X_1, X_2, \dots, X_m حيث تستخرج قيمة F

حيث أن:

(X_1, X_2, \dots, X_m) تمثل متوسطات مربعات الانحدار العائد إلى (X_1, X_2, \dots, X_m) والذي يساوي مجموع مربعات الانحدار العائد إلى (X_1, X_2, \dots, X_m) مقسومة على درجة الحرية n .

$M.S.R$ تمثل متوسطات مربعات الأخطاء والتي تمثل مجموع مربعات الأخطاء (SS_{error}) مقسومة على درجة الحرية ($n-m-1$). وتقرن هذه القيمة بقيمة F الجدولية بدرجة حرية ($n-m-1$) و (m).

معامل التحديد لقياس التفسيرية للنموذج: وهو نسبة مجموع مربعات الانحرافات الذي يعزى إلى التأثير الخطي للمتغيرات المفسرة على إجمالي مجموع مربعات الانحرافات الكلي أي أنه يبين مساهمة معادلة الانحدار في وصف الاختلافات الكلية للمتغير المعتمد وبالتالي يبين نسبة الاختلافات الكلية الحاصلة للمتغير المعتمد (Y) من قبل المتغيرات المفسرة.

ولأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المفسرة يتم حساب معامل التحديد المصحح كما يلي: إن R^2 معامل يستخدم لمعرفة جودة التوفيق لخط الانحدار المقدر للمتغير التابع على المتغير المستقل وبما أنه مربع معامل الارتباط فإن قيمته تكون محصورة بين الصفر والواحد وهو يقيس نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل أي أنه يوضح نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع. ويكون التقدير جيد كلما اقتربت قيمة R^2 من الواحد وهو يعني أنه توجد علاقة خطية تامة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

٣-٥-١ اختبار الفرضية الأولى: هناك علاقة معنوية بين الحالة الاقتصادية (ضعف المرتبات وانتشار البطالة وازدياد الفقر) وبين نزوح وشفافية الرأي العام. لدراسة فرضية وجود علاقة معنوية بين الحالة الاقتصادية (المتغير المستقل)، وبين نزوح وشفافية الرأي العام (المتغير التابع)، يتم استخدام اختبار بيرسون $PersonCorrelation$ لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طردية أم عكسية). وحيث أن معامل الارتباط بين الحالة الاقتصادية وبين نزوح وشفافية الرأي العام $= 0.984$ ، (طردية قوي) والفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحالة الاقتصادية ونزوح وشفافية الرأي العام $\rho = 0$ والفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحالة الاقتصادية وبين نزوح وشفافية الرأي العام $\rho \neq 0$. وقيمة

الاحتمال (sig: ٠,٠١٦) ، وبما أنَّ قيمة sig أقل من ٠,٠٥ ، إذن نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية وبالتالي يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحالة الاقتصادية وبين نضوج وشفافية الرأي العام. ومن الجدول (١٠) يتضح أنَّ قيمة (F) قد بلغت (٢٩,٢٢) ويمكن حساب معامل التحديد للنموذج (R2) والذي بلغ (٠,٩٦٨) وبذلك فإنَّ النموذج يفسر أنَّ ٩٦,٨٪ من قيم المتغير التابع مما يعني أنَّه توجد علاقة خطية قوية بين الحالة الاقتصادية وبين نضوج وشفافية الرأي العام بينما نلاحظ أنَّمى تشتت الخطأ العشوائي حول خط الانحدار وهي القيمة (MSE) قد بلغت (٣,٢٧) وهي صغيرة تعني تركيز البيانات حول خط الانحدار وهو ما يعني قبول الفرض البديل حيث يؤكد وجود علاقة بين الحالة الاقتصادية (ضعف المرتبات وانتشار البطالة وازدياد الفقر) وبين نضوج وشفافية الرأي العام.

جدول رقم (١٠) اختبار الفرضية الأولى

MSE	R	R2	F	Sig
3.27	0.984	0.968	29.22	0.016

٣-٥-٢ الفرضية الثانية: هناك علاقة معنوية بين ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي وبين نضوج وشفافية الرأي العام. لدراسة فرضية وجود علاقة معنوية بين ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي (المتغير المستقل) وبين نضوج وشفافية الرأي العام (المتغير التابع) ، يتم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طردية أم عكسية) . وحيث أنَّ معامل الارتباط بين ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي وبين نضوج وشفافية الرأي العام = ٠,٩٧٤ (طردية قوي) ، والفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين ارتفاع نسبة الأمية ونضوج وشفافية الرأي العام $\rho = 0$. والفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين ارتفاع نسبة الأمية ونضوج وشفافية الرأي العام $\rho \neq 0$ ، وقيمة الاحتمال (sig): ٠,٠٢٤ ، وبما أنَّ قيمة sig أقل من ٠,٠٥ ، إذن نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية: إذن يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي وبين نضوج وشفافية الرأي العام ومن الجدول (١١) يتضح أنَّ قيمة (F) قد بلغت (٢٤,٦٧) ويمكن حساب معامل التحديد للنموذج (R2) والذي بلغ (٠,٩٤٩) . وبذلك فإنَّ النموذج يفسر أنَّ ٩٤,٩٪ من قيم المتغير التابع، مما يعني أنَّه توجد علاقة خطية قوية بين ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي وبين نضوج وشفافية الرأي العام، في حين أنَّ ١,٥٪ من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية بينما نلاحظ أنَّمى تشتت الخطأ العشوائي حول خط الانحدار وهي القيمة (MSE) قد بلغت (١,٨٢) وهي صغيرة وتعني تركيز البيانات حول خط

الانحدار وهو ما يعني قبول الفرض البديل حيث يؤكد وجود علاقة بين ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي وبين نزوح وشفافية الرأي العام.

جدول رقم (١١) اختبار الفرضية الثانية

MSE	R	R2	F	Sig
1.82	0.974	0.949	24.67	0.024

٣-٥-٣ الفرضية الثالثة: هناك علاقة معنوية بين وجود التنشئة السياسية للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي: بالنسبة لدراسة فرضية وجود علاقة بين التنشئة السياسية للنخب والأفراد (المتغير المستقل) وبين وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي (المتغير التابع)، يتم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طردية أم عكسية). وبما أن معامل الارتباط بين وجود التنشئة السياسية للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي = ٠,٩٣٤ (طردية قوي)، والفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين وجود التنشئة السياسية للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي $p = 0$. والفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين وجود التنشئة السياسية للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي $p \neq 0$. وقيمة الاحتمال sig: ٠,٠١٩، وبما أن قيمة sig أقل من ٠,٠٥، إذن نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين وجود التنشئة السياسية للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي ومن الجدول (١٢) يتضح أن قيمة (F) قد بلغت (١٢,٣٨) ويمكن حساب معامل التحديد للنموذج (R2) والذي بلغ (٠,٨٧٢)، وبذلك فإن النموذج يفسر أن ٨٧,٢٪ من قيم المتغير التابع، مما يعني أنه توجد علاقة خطية قوية بين وجود التنشئة السياسية للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي. وفي حين أن ٨,١٢٪ من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية، بينما نلاحظ أن مدى تشتت الخطأ العشوائي حول خط الانحدار وهي القيمة (MSE) قد بلغت (٤,٨٧) وهي صغيرة وتعني تركّز البيانات حول خط الانحدار وهو ما يعني قبول الفرض البديل حيث يؤكد وجود علاقة بين وجود التنشئة السياسية للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي.

جدول رقم (١٢) اختبار الفرضية الثالثة

Sig	F	R2	R	MSE
0.019	12.38	0.872	0.934	4.87

٣-٥-٤ الفرضية الرابعة: هناك علاقة معنوية بين دور الإعلام وقوة وتأثير الرأي العام علي صناعة القرار السياسي: بالنسبة لدراسة فرضية وجود علاقة بين دور الإعلام (المتغير المستقل) وبين قوة وتأثير الرأي العام علي صناعة القرار السياسي (المتغير التابع) ، يتم استخدام اختبار بيرسون PersonCorrelation لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طرديّة أم عكسيّة). وبما أنّ معامل الارتباط بين دور الإعلام وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي = ٠,٩٥٨ (طردي قوي). والفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين دور الإعلام وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي $p = 0$. والفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين دور الإعلام وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي $p \neq 0$. وقيمة الاحتمال (sig): ٠,٠٢٨ ، وبما أنّ قيمة Sig أقل من ٠,٠٥ ، إذن نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين دور الإعلام وقوة وتأثير الرأي العام علي صناعة القرار السياسي. ومن الجدول (١٢) يتضح أنّ قيمة (F) قد بلغت (١٨,٩٧) ، ويمكن حساب معامل التحديد للنموذج (R2) والذي بلغ (٠,٩١٨) ، وبذلك فإنّ النموذج يفسر أنّ ٩١,٨٪ من قيم المتغير التابع مما يعني أنّه توجد علاقة خطية قوية بين دور الإعلام وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي. وفي حين أنّ ٨,٢٪ من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية، نلاحظ أنّ مدى تشتت الخطأ العشوائي حول خط الانحدار وهي القيمة (MSE) قد بلغت (٦,٤٩) وهي صغيرة وتعني تركّز البيانات حول خط الانحدار وهو ما يعني قبول الفرض البديل حيث يؤكد وجود علاقة بين دور الإعلام وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي.

جدول رقم (١٣) اختبار الفرضية الرابعة

Sig	F	R2	R	MSE
0.028	18.97	0.918	0.958	6.49

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

تختلف درجة تأثير الرأي العام في عملية صناعة القرار السياسي من نظام سياسي لآخر ومن حَقبةٍ لأخرى. ففي الحكم الديمقراطي يكون للرأي العام وصناع القرار علاقة تبادلية يتأثر ويؤثر كلُّ منهما في الآخر. بينما يقبع الرأي العام حبيساً ومهمَّشاً في ظل الحكم الديكتاتوري والأنظمة الشمولية، ويظل هذا التهميش والتجاهل حتى يثور الرأي العام ويقتلع تلك الأنظمة من جذورها كما حدث مؤخراً في دول الربيع العربي.

يؤثر الإعلام السياسي على توجيه الرأي العام وحشده، فيلعب الإعلام الحر في الدول الديمقراطية دوراً إيجابياً في نضج وشفافية الرأي العام، بينما يلعب الإعلام الموجه من السلطات وجماعات المصالح دوراً سلبياً وخطيراً على نضج وشفافية الرأي العام وتتسبب عدم حياديته إلى الانقسام والفرقة بين أبناء الوطن الواحد وهو ما كان وواضحاً بعد ثورة يناير ٢٠١١ وحتى الآن في الحالة المصرية.

يؤثر ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي (والناتجة عن عدم الاهتمام بالتنشئة السياسية السليمة للمواطنين) على نضج وشفافية الرأي العام. وتتمثل الخطورة في هذه الحالة في سهولة توجيه وحشد الرأي العام لتحقيق مصالح وامتيازات خاصة. فلقد تمَّالتغريب بألاف البسطاء من القرى والنجوع المصرية التي ترتفع فيها نسب الأمية وعدم الوعي السياسي تحت ستار الدفاع عن الدين تارة وعن الشرعية تارة أخرى.

يؤثر سوء الأحوال الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وازدياد معدل الفقر على نضج وشفافية الرأي العام بصورة مباشرة وخطيرة، فمن جانب تساعد تلك الظروف على سهولة إغواء كثيراً من الفقراء والمهمشين للقيام بأحداث اضطرابات وتظاهرات وأعمال الشغب وهو ما حدث منذ قيام ثورة يناير ٢٠١١ ويحدث حتى الآن. ومن الجانب الآخر يمكن أن تؤثر تلك الظروف بالسلب على مدى استعداد المواطنين للمشاركة السياسية بجميع أشكالها لأنشغالهم بتوفير الاحتياجات الأساسية الخاصة بهم.

أظهرت النتائج أن تأثير الرأي العام على الحياة السياسية قبل الثورة كان ضعيفاً مقارنة بتأثيره بعد الثورة، وأنه لم تكن هناك حساسية لدى حكومات ما قبل الثورة لاتجاهات الرأي العام،

وكانت قياسات الرأي العام لا تؤخذ على محمل الجد بل كان بعض تلك الحكومات يلجأ إلى لَيِّ الحقائق في أساليب قياس الرأي العام وبالتالي لم تكن تهتم بتغيير السياسات العامة بما يتوافق مع اتجاهات الرأي العام. في حين تسبب قيام ثورة يناير ٢٠١١ في تغيير جذري في ثقافات الحكومات المتعاقبة بعد الثورة. فأظهر معظمها حساسية لاتجاهات الرأي العام والانصياع له، كما أظهروا ميلا الى استخدام الحقائق والموضوعية في أساليب قياس الرأي العام، حتى يتمكنوا قدر الإمكان من التوافق مع اتجاهاته ورغباته. وسوف يؤثر ذلك بالضرورة على معدل تغيير السياسة العامة لإحداث هذا التوافق.

في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الضرورية التي تمر بها مصر حالياً، يصبح الرأي العام أهم آليات صناعة القرار السياسي والسياسات العامة بعد ارتفاع درجة اهتمام المصريين بالمشاركة السياسية وارتفاع سقف مطالبهم، وبعد أن وجدوا أكثر من طريقة للضغط على صناع القرار ولإقالة الحكومات بل والرؤساء.

مع استمرار وجود العوامل التي تؤثر على نضج وشفافية الرأي العام والتي سبق الإشارة إليها في تلك الدراسة، وفي ظل حالة الاستقطاب السياسي وانقسام الرأي حول جميع القضايا بين مؤيد ومعارض، تكمن خطورة كبيرة في الانصياع الكامل للرأي العام في اتخاذ القرارات المصرية دون دراسة جديّة ومتأنية لتلك القرارات حتى تتحقق مطالب الوطن والمواطنين على حد سواء.

ثالثاً: توصيات الدراسة

ضرورة ايجاد مناخ ديمقراطي حقيقي تنشأ فيه علاقه تبادليّة من التأثير والتأثر بين الرأي العام ومتّخذ القرارات ، ليتم من خلالها دراسة آراء ورغبات وميول المواطنين وايصالها بكل أمانة الى متّخذي القرارات السياسية لصنع واتخاذ القرارات السياسية التي تحقق تلك الرغبات والميول وتحقق صالح الوطن في نفس الوقت.

لتحقيق تلك العلاقة التبادلية بين القائمين على اتخاذ القرارات السياسية والرأي العام المصري يتحتم الاهتمام بقياس الرأي العام بجديّة وحيادية وشفافية، وبطريقة علمية عن طريق تدعيم مراكز استطلاع الرأي القائمة، وإنشاء مراكز جديده وخاصة في الاماكن البعيدة والمهمشة، وإتاحة الوسائل والتقنيات والبرامج الحديثة للقياس والتحليل لضمان توصيل النتائج بشفافية لصناع القرار.

إنشاء مراكز تكنولوجية خاصة لقياس وتحليل الرأي العام من خلال تحليل مشاركات

المواطنين علي مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة (فيس بوك - تويتر - بلوجرز - غرف الدردشة - ، WhatsApp-Viber) وهي وسائل الاتصال الأكثر استخداماً بواسطة الشباب مع الاستعانة بالمتخصصين في الطب النفسي وعلم الاجتماع في تلك المراكز وتحليل الرأي العام مع استخدام السلاسل الزمنية والبرامج الإحصائية للتعرف على مقدار واتجاهات التغيير في الرأي العام حول القضايا المثارة وتحليل أسباب التغيير وحيثياته.

تطوير مراكز الأبحاث الموجودة فنياً وتكنولوجياً وتطوير القدرات الفنية والتحليلية للعاملين فيها لتصبح إحدى آليات دعم القرارات السياسية من خلال إجراء الدراسات والبحوث المتعمقة حول الظواهر السياسية والاقتصادية والقضايا القومية عموماً وعلاقتها بالتغيرات والتطورات الدولية، وتوقع تطور الأحداث وطرح السيناريوهات المختلفة ودراسة ردود الأفعال المتوقعة للرأي العام حول تلك السيناريوهات وتجهيز تقارير للقيادة السياسية حول جميع القضايا المثارة والمتوقعة.

إلغاء وزارة الإعلام وتحرير المنظومة الإعلامية من سيطرة الدولة مع إعادة صياغة ميثاق الشرف الإعلامي بالطريقة التي تلزم جميع العاملين بالمنظومة الاعلامية ببنود هذا الميثاق، حتى تتسم التغطية الاعلامية بالحيادية والشفافية والنزاهة والصدق، لتعود ثقة المواطن المصري في الإعلام الوطني.

الاهتمام بالتنشئة السياسية للشباب والأحزاب السياسية وتعليمهم وتثقيفهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبروتوكالياً؛ من خلال قيام جميع وسائل الإعلام والمراكز البحثية بدور فعال في التنشئة السياسية وزيادة الوعي السياسي للمواطنين وتنمية ولائهم للوطن. كما يمكن إنشاء مدارس وطنية لذلك الغرض والتركيز على المتميزين منهم لإعدادهم كقادة للمستقبل في جميع المجالات.

الاهتمام بسياسات التعليم واعتبار القضاء على الأمية قضية أمن قومي والتعامل معها على هذا الأساس من خلال رصد الميزانيات وعقد البرامج المركزة والجادة؛ ومنح حوافز مادية ومعنوية لمن يتم محو أميتهم.

تحسين الأحوال الاقتصادية للمواطنين والقضاء على البطالة والفقر وسرعة تحقيق العدالة الاجتماعية التي طالبت بها الجماهير خلال ثورة يناير ٢٠١١ مما ينعكس بالإيجاب على المزاج العام وينهي حالة السخط والاستياء بين المواطنين.

الدراسات المقترحة :

التداعيات السياسية لعمليات الإصلاح والديمقراطية.
٢- دور استطلاعات الرأي العام في صُنع السياسات العامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب والمجلات

- بدر، أحمد، الرأي العام والسياسة العامة، القاهرة، مكتبة غريب، ٢٠١٠.
- حسين، محمود، قراءة في نتيجة الاستفتاء، الأهرام المسائي، الخميس، ٢ يناير، ٢٠١٣.
- ربيع، حامد، نظرية الرأي العام، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، د.ت.
- عبد الحليم، محي الدين، الرأي العام: مفهومه وأنواعه، عوامل تشكيله، وظائفه، وقوانينه، طرق قياسه وأساليب تغييره، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩.
- قمحة، جمال، اتجاهات الرأي العام بعد الثورة، الأهرام، الجمعة، ٢٢ إبريل، ٢٠١١، العدد ٤٥٤٢٧.
- الكبيسي، سعد، الرأي العام وأثره على الواقع السياسي، شبكة النبأ المعلوماتية، ربيع الثاني ١٤٣٩.
- ماشطي، شريفة، المشاركة السياسية أساساً للفعلا لديمقراطي، جامعة منتوري قسنطينة - مجلة الباحث الاجتماعي عدد ١٠ سبتمبر ٢٠١٠.
- مجاهد، جمال، الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤ م.
- مخلف، قتيبة، أليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، مجلة السامرائي، مجلد ٤ العدد ١٠، ٢٠٠٨.
- الرسائل العلمية والمؤتمرات
- السيد، مصطفى كامل، صنع القرار في مشروعات التنمية في مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠١٠.
- العقبات وانعكاساتها على عملية الإصلاح والديمقراطية: مؤتمر دور استطلاعات الرأي العام في القرار السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٧ فبراير ٢٠٠٧.
- فراج، طه، التشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة للمشاركة السياسية في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩.
- المشهداني، سلام، «صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية»، رساله ماجستير، كلية القانون والسياسة بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١٣.

المواقع الالكترونية

ابراهيم أحمد النجار نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية، الديمقراطية، إبريل، ٢٠٠٢، على الرابط الالكتروني: <http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=794106&eid>

أنعام محمد سلطان، الإعلام والدعاية وتأثيرها على الرأي العام، مجلة النبأ، تشرين الأول ٢٠٠٤، على الرابط الالكتروني: <http://annabaa.org/nbhome/nba72/aleaalam.htm>

حنان أبو سكين، الصعود السياسي للإخوان المسلمين الانتخابات البرلمانية، مجلية الديمقراطية، على الرابط الالكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785088>

خط زمني لأحداث الثورة المصرية ٢٠١١، على الموقع: <http://www.marefa.org/index.php/%D8%AE%D8%B7>

د. محمد صلاح أبورجب، تأثير الإعلام على الرأي العام وانعكاس ذلك علي السياسة الأمنية، الوفد، ٢١ أبريل ٢٠١٢، على الرابط الالكتروني: <http://www.alwafd.org/9>

داود تلحمي، مصر ما بعد ٢٥ يناير: دور إقليمي أقوى، وحراك سياسي داخلي غني وواعد، الحوار المتمدن، مايو ٢٠١١، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=257321>

قاسم العجرش، استطلاعات الرأي العام وأثرها على الواقع السياسي والاقتصادي في العراق، وكالة أنباء براثا، ٢٠ أكتوبر، ٢٠٠٩، على الرابط الالكتروني: http://www.burathanews.com/news_article_77940.html

محمد صالح، ور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٥٥، يونيو ٢٠١٢، على الرابط الالكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313>

يحيى علوان الحجامي، السياسة والعلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٦٤، تاريخ ٦/١/٢٠١٢، على الرابط الالكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=339925>

خط زمني للثورة المصرية ٢٠١١ تحت حكم الإخوان المسلمين، على الرابط

ثانياً: المراجع الأجنبية

Barbara A.Bardes. Mack C.Selley. Steffen W.Schmidt, American Government and Politics Today: The Essentials, USA, Cengage Learning, 2008, P193.

D.Rouce. Andrea, Political actor's perception of public opinion: Assessing the impact of opinion on decision making, prepared for the Canadian political science association's annuel meeting, Winnipeg, Manitoba, June 32005 ,5-.

J.Egan. Patrick, Policy Preferences and Congressional Representation: The Relationship between Public Opinion and Policy Making in Today's congress, working Paper, September 2005.

Matthew A.Baum. «Soft News Goes to War, Public opinion and American Foreign Policy in the new media age», Princeton University Press, 2003.

Wlezin. Christopher and N.Soroka, Stuart, The Relationship between Public Opinion and Policy, August 2006, Forthcoming in The Oxford Handbook of Political Behaviour, edited by Russel J.Dalton and Hans-dieter Klingemann.

